المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 24-09-2006 العـــدد : 4731
الصفحـات : 11 المسلسل : 60

الاقتصاد السعودي من الملك عبد العزيز .. إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز

د. أمين ساعاتي
dr_Saaty@yahoo.com

الواقع أن ملف التنمية الاقتصادية الوطنية كان ومازال الملف الرئيسي الذي يشغل بال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله منذ أن كان وليًا للعهد ورئيسا للجنة العليا للاقتصاد. كما كان ذات الملف يشغل بال والده الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - حينما كان يركض وراء الثروة النفطية.

كاتب اقتصادي

إن الوقوف على أهم محطات الاقتصاد الوطني السعودي يجعلنا نتبين حجم التطورات التي طرأت على الاقتصاد السعودي من اقتصاد موارده لا تغطي المتطلبات الأساسية للمجتمع إلى اقتصاد تفيض موارده حتى أصبح من أكثر اقتصادات دول العالم تطورا وازدهارًا.

إن إيرادات الاقتصاد السعودي في بداياته الأولى كانت تقوم على الإيرادات التي تدخل خزينة الدولة من الحجاج الذين كان عددهم لا يتجاوز 40 ألف حاج سنويًا. يضاف إلى ذلك قيام الفعاليات الاقتصادية التقليدية ببعض الأنشطة والأشغال اليدوية. وكان الاقتصاد السعودي منذ بدايته وبدائيته اقتصادًا يأخذ بنظام السوق الحر الذي لا يتعارض مع مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي.

وانطلاقًا من هذا الوضع الاقتصادي المتواضع، كانت القضية الاقتصادية عند الملك عبد العزيز - يرحمه الله - في بدايات حكمه هي شغله الشاغل، وكان يسعى بكل قوته للبحث عن موارد اقتصادية تعزز مشروعه الاستراتيجي الذي أعلنه وهو إعلان الحرب على الجهل والفقر والمرض. ولذلك، حينما بلغه أن الأراضي في المنطقة الشرقية ترشح بقعًا من الزيت وأن بقع الزيت فوق رمال الدمام والظهران ورأس تنورة وبيئق تعلن عن وجود كميات كبيرة من الذهب الأسود في باطن الأرض، قفز بنفسه إلى المواقع، ثم أمر عبد الله السليمان وزير المالية يومذاك بالبحث والتنقيب عن الزيت تحت رمال المنطقة الشرقية. وفي 29 أيار (مايو) 1933م وقع الوزير عبد الله السليمان في مدينة جدة على أول اتفاقية للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية.

وحينما كانت بشائر وجود النفط بكميات تجارية تلوح في الأفق القريب، كانت الأخبار تنقل - أولا بأول - إلى مسامع الملك عبد العزيز، وكان - رحمه الله- يستقبل هذه الأخبار بجدية، ويقوم بنفسه بزيارات ميدانية لمواقع الآبار. وكان يلاقي العاملين بنفسه ويتحدث إليهم ويشجعهم على الإخلاص في العمل والبحث والتنقيب عن الذهب الأسود، وكانت زيارات الملك عبد العزيز - رحمه الله - لهؤلاء العاملين في مواقع العمل - ومعظمهم من السعوديين - لها وقع طيب في نفوسهم مما جعلهم يتفانون في أداء عملهم وواجبهم.

وبعد خمس سنوات من التوقيع على هذه الاتفاقية تم حفر بئر الدمام، وهي أول بئر منتجة في المملكة، وبعد عام واحد من حفر البئر الأولى شرف الملك عبد العزيز حفل تصدير أول شحنة نفط إلى الخارج.

ولقد كان المؤمل أن تضخ إيرادات النفط على برامج التنمية الوطنية، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939م/1358هـ أوقف تصدير النفط. ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت السوق السعودية للنفط ازدهاراً لم يسبق له مثيل، فقد زادت الكميات المنتجة، كما زادت بشكل ملحوظ الاكتشافات النفطية التي اتسمت بالضخامة. ومنذ منتصف الأربعينيات الميلادية بدأ الاقتصاد الوطني السعودي يشهد نموًا هائلاً في قطاعاته كافة، وأخذت معدلات التنمية الوطنية تحقق أرقامًا عالية؛ نتيجة للزيادة في الدخل القومي التي ترتبت عليها زيادة في الإنفاق الحكومي. ولقد أفرزت البرامج والمشاريع التنموية في هذه الفترة انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظًا.

ومع بداية عام 1949م /1368هـ بدأت المملكة تزاحم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وتحتل المرتبة المتقدمة في احتياطي النفط العالمي. فبعد أن كان إنتاج المملكة في عام 1936م/1355هـ يساوي 19.777 برميلا، قفز في عام 1949م/1368هـ إلى 144,852,766 برميلا، وبينما كان دخل المملكة من النفط في عام 1939م/1358هـ

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 24-09-2006 العـــدد : 4731
الصفحـات : 11 المسلسل : 60

يقدر بمبلغ 166,690 دولارا أصبح عام 1949م/1368هـ يقدر بمبلغ 66 مليون دولار. أكثر من هذا قفز عام 1953م/ 1372هـ إلى 226 مليون دولار.

أي أن الزيادة في الدخل من النفط قد بلغت خلال عشر سنوات أكثر من 15 ضعفًا. ومعروف أن أي زيادة في الدخل تنعكس على الاقتصاد والأنشطة داخل المجتمع كافة. وتأسيسًا على هذه الزيادة الملحوظة، فإن ميزانية الدولة ارتفعت في عام 1948م /1367هـ إلى 214,586,500 ريال بعد أن كانت في عام 1934م / 1353هـ تقدر بنحو 14 مليون ريال فقط. ويقدر أن تصل ميزانية الدولة التقديرية في عام 2006م إلى نحو 380 مليار ريال.

وإذا كانت السياسة تؤثر في الاقتصاد، فإن الاقتصاد يؤثر - بدوره - في السياسة. فلقد حقق الرخاء الاقتصادي مزيدًا من الاستقرار السياسي. فأصدر الملك عبد العزيز في عام 1931م - بناء على طلب الأهالي - أمرًا ملكيًا بتغيير اسم المملكة إلى المملكة العربية السعودية. ورغم أن البعض يرى أن الأمر الملكي هو بمثابة إعلان للوحدة السياسية الوطنية بين مختلف مناطق المملكة. لكن في الحقيقة أن الوحدة السياسية كانت قائمة تحت راية التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله، وكان الباقي أن تستكمل الدائرة الوطنية بالدائرة الاقتصادية والمتمثلة في الثروة النفطية التي أخذت تعيد تشكيل الاقتصاد السعودي من اقتصاد تقليدي ضعيف إلى اقتصاد عصري قوي يقوم بتمويل أكبر برامج للتنمية في منطقة الشرق الأوسط. ودخلت المملكة اعتبارًا من عام 1970م (1390هـ) عصر التنمية الاقتصادية المخططة. ومضى الاقتصاد المخطط يدك حصون الفقر والجهل والمرض عبر تنفيذ برامج سبع خطط تنموية آخرها الخطة الثامنة التي صدرت مع اعتلاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز زمام الحكم في هذه المملكة التي بات اسمها معروفًا باسم (مملكة الإنسانية). والواقع أن ملف التنمية الاقتصادية الوطنية كان ومازال الملف الرئيسي الذي يشغل بال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله منذ أن كان وليًا للعهد ورئيسًا للجنة العليا للاقتصاد، كما كان ذات الملف يشغل بال والده الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - حينما كان يركض وراء الثروة النفطية.

ولعله من حسن الطالع أن اعتلاء الملك عبد الله سدة الحكم ترافق وتزامن مع زيادة عالية وغير مسبوقة في أسعار النفط؛ مما قفز بإيرادات الدولة إلى أكثر من الضعفين. وكانت النتيجة الطبيعية هي توظيف واستثمار هذه الرساميل في تسريع تنفيذ برامج التنمية، بل اتسمت هذه المرحلة بإنشاء المدن الصناعية العصرية الكبرى وتوقيع اتفاقيات الشراكات الاقتصادية التي تهدف إلى دعم الاقتصاد السعودي وتهيئته للمنافسة مع أكبر اقتصادات الدول المتقدمة التي أصبحت بعد عضويتنا في منظمة التجارة العالمية تقف عند أبواب الاقتصاد الوطني السعودي، ولذلك كانت مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وكانت مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، وكانت مشاريع التوسعة في "سابك" ومشاريع الشراكة مع الصين، الهند، ماليزيا، وباكستان وغيرها من المشاريع الاقتصادية العملاقة ذات العمق الإقليمي الدولي.

وهكذا فإن مملكة الإنسانية تدخل أسواق الاقتصاد العالمي من أوسع الأبواب، وستجني هذه الدولة ثمار توجهها الاقتصادي الحديث، وستصبح نمرًا آسيويًا يتمتع بمجموعة كبيرة من الموارد الاقتصادية، ولا يعتمد على مورد واحد فقط.